كلمة معالي السيد غيلمور هوفدراد، محافظ البنك عن جمهورية سورينام
في الاجتماع السنوي الثاني والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلاميّ للتنمية
جدة – المملكة العربية السعودية، مايو ٢٠١٧

معالي السيد رئيس مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية،
المحافظون والمدراء التنفيذيون الموقرون للبنك الإسلامي للتنمية،
سعادة الدكتور بندر حجار، رئيس البنك الإسلامي للتنمية،
السيدات والسادة،

يشرفني أن أخاطب الاجتماع السنوي الثاني والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية.

وأود، بادئ ذي بدء، أن أزجي الشكر لحكومة المملكة العربية السعودية ولشعبها على كريم ضيافتهم. لقد زرت مدينة جدة والمملكة مرات عديدة وتأسرني على الدوام هذه الحفاوة التي ألقاها.

وبصفتي محافظا لسورينام، أود أن أعرض عليكم بعضا مما حدث من تطورات وما برز من تحديات وتحقق من أوجه النجاح في بلدنا في الآونة الأخيرة بفضل الدعم الذي يقدمه شركاؤنا الإنمائيون، ومن بينهم البنك الإسلامي للتنمية.

ولعلكم تعلمون أن سورينام واجهت صدمة عنيفة في الإيرادات استفحلت في ميزان المدفوعات بفعل الزيادة الحادة في الواردات الناشئة عن مشاريع الاستثمار الرئيسية في صناعتي البترول وتعدين الذهب.

- انخفض الدخل المالي من النفط وتعدين الذهب من نحو ٩-١٠ % من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢ إلى قرابة ١% منه في عام ٢٠١٥، ففقدت الحكومة، على وجه التقريب، كل دخلها المستمد من النفط وتعدين الذهب في غضون أربع سنوات فحسب.
- وفي ميزان المدفوعات، بدأت سورينام تسجل عجزا في الحساب الجاري الخارجي في عام ٢٠١٣ بعد قرابة عقد من الفوائض، فتحوَّل الفائض المألوف في حسابنا الجاري إلى عجز بلغ ١٦،٦ % من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦. ولهذا العجز صلة ببداية الاستثمارات الضخمة التي بلغ مجموعها نحو ٣٥% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، بينما زاد الانخفاض الحاد في أسعار الذهب ثم النفط الضغط حدة على ميزان المدفوعات.

وبدأ، دون إبطاء، تصدينا على صعيد الاقتصاد الكلي لهذه الصدمة الخارجية والمالية الهائلة في آب/أغسطس ٢٠١٥ بتقليص حاد في النفقات الحكومية وزيادات في الضرائب. وشمل ذلك تخفيض الإنفاق في الوزارات الرئيسية، وتشديد الضوابط على النفقات من قِبل وزارة المالية، فضلا عن زيادات في الضرائب على الوقود، وسد ثغرات الضرائب على الوقود، وإلغاء إعانات المنافع تدريجيا. ورغم تواصل الخسائر الهائلة في الإيرادات في عام ٢٠١٦، نجحت الحكومة في تخفيض العجز من نحو ١٠،١ % من الناتج المحلي الإجمالي إلى زهاء ٥,٦% منه. ورغم أن التعديل المالي الكمي تحقق إلى حدٍ بعيد بتقليص هائل في النفقات، فإننا ماضون قدما في تحقيق هدفنا المتمثل في الحفاظ على هذه المكاسب بتنفيذ إصلاحات هيكلية أساسية لتفادي حدوث صدمة في أسعار السلع الأساسية تلحق الضرر بالاقتصاد وبالملاءة المالية ولزيادة السرعة التي تتصدى بها الحكومة للصدمات.

وشرعت وزارة المالية في إجراء إصلاح واسع النطاق لتخليص الحكومة من قبضة الاعتماد على إيرادات النفط والتعدين، والحد من تقلب الإيرادات، وتبسيط عملية الشراء، وتحسين الإدارة المالية. وهذه الإصلاحات واسعة النطاق وذات طابع أساسي:

- اعتمد البرلمان قانونا أُنشئ بموجبه صندوق سيادي للثروة لتحقيق الاستقرار في الإيرادات المالية السلعية والشروع في ادخار الإيرادات السلعية للأجيال المقبلة.
- استحدثنا نظاما لإدارة النفقات في الوقت الحقيقي يتيح إجراء تعديلات سريعة على الميزانية والانتقال التام إلى معيار دولي للمحاسبة المالية.
- نعكف على إصلاح إطار إدارة المالية العامة بوضع نظام رسمي للتوقعات الاقتصادية الكلية بغية إعداد الميزانية وإجراء التخطيط المالي في الأجل المتوسط.
- نعكف على إنشاء إدارة حديثة للخزينة تتولى، مركزيا، إدارة الأصول والخصوم المالية وتوفر السيولة وتقدم توقعات التمويل وتدير نظام بيع سندات الخزينة بالمزاد.
- نضع اللمسات الأخيرة لقانون جديد لإدارة المالية العامة ستُسن بموجبه قاعدة مالية ويُجري إصلاح لعملية إعداد الميزانية واعتمادها.
- نعمل على إحلال المركزية في إدارة الأصول المادية الحكومية.
- يسير العمل على النحو المنشود لوضع ضريبة على القيمة المضافة في عام ٢٠١٨ بغية توسيع قاعدة ضريبة الاستهلاك وتحقيق الاستقرار في الإيرادات الحكومية في الأجل الطويل وزيادة الإيرادات بنسبة ٢،٥% من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى صعيد السياسة النقدية ومعدل الصرف، أعلنت الحكومة، في شباط/فبراير، ٢٠١٦ التحول إلى نظام مرن لمعدل الصرف. وبعد انقضاء فترة التقلب الانتقالية المتوقعة، استقر معدل الصرف في السوق الحر واختفى السوق الموازي. ووضع بنك سورينام المركزي نظاما لبيع العملات الأجنبية بالمزاد لدعم عملية تحديد الأسعار، وهو يعكف الآن على إعداد مزيد من وسائل السياسة النقدية غير المباشرة لتيسير إدارة نظام السياسات الكمية الذي يستعاض به عن نظام معدل الصرف القديم.

وأخذت نتائج جهودنا تتجلى وأصبحت توقعات النمو والصادرات وإيرادات الحكومة السلعية إيجابية الآن. ويدعم مشروعا استثمار رئيسيان الآن الإيرادات الحكومية المزدادة وأعادا الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى وضع الفائض. وعلى وجه التحديد، تُشغِّل شركة النفط المملوكة للدولة الآن المصفاة الجديدة البالغة قيمتها بليون دولار أمريكي والتي أزالت إلى حد بعيد صادرات النفط الخام وواردات مشتقات البترول. ويساعد ذلك على جعل البلاد في مأمن من تقلبات الأسعار في سوق النفط العالمية. وتوسِّع الشركة نشاطها أيضا ليشمل التعدين، وتوليد الطاقة، وإدارة أنشطة الاستكشاف البحري الواعدة التي تجريها شركات دولية كبيرة. وفي قطاع التعدين، بدأت شركة التعدين الأمريكية Newmont تشغيل

منجم ذهب تبلغ قيمته ١،١ بليون دولار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وبالأسعار الحالية، سيصدِّر منجم الذهب الجديد نحو ٨% من الناتج الإجمالي المحلي سنويا لمدة ١٣ سنة على الأقل.

وحتى وقت قريب، كان تعاوننا يسترشد بإستراتيجية الشراكة القُطريّة المؤقّتة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي تلك الوثيقة، حدَّد البنك الإسلامي للتنمية خدمات الرعاية الصحية والتدريب التقني والمهني كمجالات يقدم لها دعمه. وأجرت الحكومة والشركات الخاصة في سورينام أيضا مناقشات مع المؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص والمعهد الإسلاميّ للبحوث والتدريب والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإننا نرحب بالاتفاق مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الذي يبيِّن معالم مسار الدعم في المستقبل لجهود التعديل التي نبذلها بزيادة الدعم المالي والتقني الميسَّر. وقد أعدت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والحكومة برنامج عمل للسنوات المقبلة يشمل تمويل المشاريع ومنحا بمبلغ يقارب ١،٧٨ بليون دولار ويركز البرنامج على عدد من المجالات مثل البنية التحتية، والزراعة، والتنمية الريفية، والتنمية البشرية، والصيرفة الإسلامية، والتمويل الإسلامي، والتجارة، والتنافسية. ومن الأمثلة على المشاريع التي تم تحديدها خطة رئيسية لقطاع النقل، ومشروع لتعزيز النظام الصحي، ومشروع للإسكان الاجتماعي، وبناء قدرات وزارة المالية، ومراجعة القواعد التنظيمية لتسهيل الصيرفة الإسلامية، وتفعيل الصرف الأجنبي، وترشيد الواردات، ومشاريع في كفاءة الطاقة، وتوليد الطاقة ونقلها وتوزيعها، ومشاريع تتعلق بالطرق، والموانئ، والمياه، والصرف الصحي.

وقد انعقد الاتفاق أيضا على الشروع في إستراتيجية كاملة للشراكة القُطريّة مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لسورينام في عام ٢٠١٧ تتوافق مع خطة التنمية الوطنية لسورينام للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

ويكتسي الدعم الذي يقدمه البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المنتسبة إليه أهمية بالغة للتغلب على التحديات الاقتصادية الكلية التي نواجهها والمضي قدما بالإصلاحات المؤسسية لتقليل تأثير صدمات أسعار السلع الأساسية إلى أدنى حد. وأنا أدرك أن كثيرا من البلدان الأعضاء، وبوجه أخص البلدان المصدرة للبترول، ظلت تواجه صدمات خارجية شبيهة، وهي تبذل جهودا جسورة مماثلة للتعديل لمواجهة العواقب الاقتصادية الناجمة عن هذه الصدمات. وأدعو البنك الإسلامي للتنمية لدعم جهود البلدان الأعضاء فيه، ولاسيما في الحالات الشبيهة بحالة سورينام الذي بدأ يرى النتائج الإيجابية التي تحققها مجموعة تدابير التعديل الشامل والأساسي التي اتُّخذت للتصدي لعواقب صدمة أسعار السلع الأساسية، والإصلاحات الجوهرية لتقليل احتمال تعرض البلاد للصدمات الخارجية في المستقبل إلى أدنى حد.

وتستدعي هذه الجهود دعما ماليا كبيرا ومشورة تقنية، ونحن نرحب باستعداد موظفي البنك الإسلامي للتنمية وبقدرتهم في دعم هذه الجهود.

وفي الختام، أود أن اغتنم هذه الفرصة لأشيد بالعمل الممتاز الذي يضطلع به البنك الإسلامي للتنمية، ورئيسه، وموظفوه المخلصون، وأشجعكم على المضي قدما في هذا المسار.